الصناديق السيادية ودورها في التنويع الاقتصادي للدول النفطية –حالة أبوظبي (2010–2017)–

Sovereign funds and their role in the economic diversification of oil states - The Case of Abu Dhabi (2010-2017)-

د. تقرارت يزيد[1] ، د. كزيز نسرين[2]

جامعة أم البواقي، الجزائر، Yazidtagraret400504@gmail.com

جامعة الجلفة، الجزائر، keziznesrine@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/07/29 تاريخ القبول: 2020/01/02 تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص:

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى تبيين وتحليل دور الصناديق السيادية في دعم جهود التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع التجربة التنموية الإماراتية والتخطيط لمرحلة ما بعد النفط عبر استراتيجيات للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، عن طريق دراستنا لتجربة إمارة ابوظبي، التي تسعى إلى إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع، من خلال إنشائها لصندوق "مبادلة"، سعيا منها لاستثمار الثروات البترولية للاستفادة منها في المجالات الاقتصادية الأخرى، مع عدم الاعتماد على البترول وحده كمصدر رئيسي للدخل الوطني، والعمل على تنويع مصادر الدخل وبناء المشاريع الاقتصادية التي تساهم في توفير وظائف في قطاعات جديدة تمنح فرصا مهنية مميزة ومجزية لأبناء الإمارة، وبالتالي تؤمن لهم الحياة الكريمة والمستقرة. ونظرا لوجود ارتباط واضح بين التنويع الاقتصادي والاستدامة، فإن الطريق نحو هذا الأخير (الاستدامة) يبدأ مع التنويع، لذلك فإن مضي امارة أبوظبي في تحقيق مزيد من التنويع من خلال تحفيز القطاعات غير النفطية، وبخاصة الأعمال الموجهة للتصدير، يؤدي لتراجع حدة التقلبات في النمو الاقتصادي.

وقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة فعالية دور صندوق "مبادلة" في بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة، من خلال نجاحه في الوفاء بشق كبير من الالتزامات المترتبة عليه، عن طريق الاستثمار في قطاعات اقتصادية استراتيجية متنوعة، والعمل على تطويرها، وتحقيق عوائد مالية مستدامة، وكذا المساهمة في التنمية الاجتماعية، حيث يمتلك صندوق مبادلة محفظة استثمارية قيمتها أكثر من465.5 مليار درهم إماراتي، تدير عمليات استثمارية في أكثر من 30 دولة، وذلك من خلال الاستثمار في قطاعات مختلفة ومتنوعة (الصناعة، الاستثمارات المالية، الطاقة، الرعاية الصحية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، العقارات والبنية التحتية...)، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الصندوق لإيرادات مالية معتبرة خلال الفترة المدروسة وبالتالي المساهمة في تنويع مصادر الدخل لإمارة أبو ظبي، وهذا ما يعكس القيادة الرشيدة لحكومة أبوظبي.

الكلمات المفتاحية: الصناديق السيادية، التنويع الاقتصادي، صندوق مبادلة، رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030.

التصنيف JEL: C97, E26

المؤلف المرسل: تقرارت يزيد، **الايميل:** Yazidtagraret400504@gmail.com

Abstract:

The aim of this study is to identify and analyze the role of sovereign funds in supporting economic diversification efforts in the oil countries, by highlighting the reality of the UAE development experience and planning for the post-oil phase through strategies for economic diversification and sustainable development, through our study of the experience of the Emirate of Abu Dhabi. , Which seeks to establish a sustainable and diversified economy, through the establishment of the Fund "Mubadala", in an effort to invest petroleum wealth for the benefit of other economic areas, with no dependence on oil alone as a main source of national income, and work to diversify Income and building economic projects that contribute to the provision of jobs in new sectors gives a distinctive and rewarding career opportunities for the people of the emirate, and thus provide them with a decent life and stable. As there is a clear link between economic diversification and sustainability, the road to sustainability begins with diversification, so the further progress of the Emirate of Abu Dhabi by stimulating non-oil sectors, especially export-oriented businesses, leads to less volatility in economic growth. .

Through this study, we have demonstrated the effectiveness of Mubadala's role in building a diversified and sustainable knowledge-based economy by successfully fulfilling a large part of its commitments by investing in, developing and diversifying strategic economic sectors. Mubadala has an investment portfolio of more than AED 465.5 billion, operating in more than 30 countries, through investments in various sectors (industry, financial, energy, healthcare). Technology This resulted in the Fund achieving substantial financial revenues during the period studied and thus contributing to the diversification of income sources for the Emirate of Abu Dhabi, reflecting the wise leadership of the Government of Abu Dhabi.

Key words: Fonds Souverains, la Diversification économique, Fonds Mubadala, Abu Dhabi vision économique 2030**.**

JEL Classification: E26, C97.

مقدمة:

يعد الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط أولوية استراتيجية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار السعي الحثيث نحو بناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطا بالنفط وتقلباته الحادة في أسواق الطاقة العالمية، وفي هذه الدراسة نسلط الضوء على واقع التجربة التنموية الإماراتية والتخطيط لمرحلة ما بعد النفط عبر استراتيجيات للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال دراستنا لتجربة إمارة أبوظبي التي تسعى إلى إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع، عن طريق التوظيف الامثل والآمن للموارد المالية، والنهوض الفاعل لعدد من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية بعيدا عن قطاع النفط، فكان الاتجاه نحو الصناديق السيادية كآلية جديدة لاستخدام الثروة النفطية لبناء قاعدة اقتصادية أكثر تنوعا، وفي هذا الإطار تعالج هذه الدراسة إشكالية أساسية هي:

كيف تساهم الصناديق السيادية في عملية التنويع الاقتصادي في إمارة أبوظبي خلال الفترة (2010-2017) ؟

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها:

يعد الصندوق السيادي "مبادلة" أحد الأدوات الفاعلة التي تساهم في إرساء أسس التنويع الاقتصادي المستدام في إمارة أبو ظبي.

أهمية الدراسة: تعاني الدول النفطية ذات الهبات الكبيرة من الموارد الطبيعية (النفط والغاز) من هيمنة هذه الموارد على إنتاجها وتجارتها الخارجية وموادها المالية، وبالتالي تتحول هذه الدول إلى أحادية الإنتاج والتجارة، ونظرا للمخاطر التي تمثلها هذه الوضعية أو ما يعرف بلعنة الموارد فإن تطوير سياسات تنويع الإنتاج والتجارة والموارد المالية للدولة تصبح ضرورية، وكون هذه الموارد الطبيعية ناضبة وأسعارها كثيرة التذبذب، وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على دور الصناديق السيادية للدول النفطية في دعم خطط تنويع اقتصادات هذه الدول، وبناء اقتصاد تقل فيه هيمنة الموارد الطبيعية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، من خلال دراسة تجربة امارة ابوظبي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة الأسس النظرية للصناديق السيادية وكذا التنويع الاقتصادي.
- معرفة دور الصناديق السيادية في دعم جهود التنويع الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على الصندوق السيادي "مبادلة" لإمارة أبوظبي خلال فترة الدارسة (2010-2017).

منهج الدراسة: حتى نتمكن من الوقوف على معظم عناصر الدراسة ومحاولة حل الاشكالية المطروحة، استعنا بالمناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** تم الاستعانة به في تتبع بعض الوقائع التاريخية والتسلسلات الزمنية لبعض المراحل التاريخية مثل تتبع وقائع ظهور وتأسيس لصندوق السيادي "مبادلة" بإمارة أبو ظبي.
- **المنهج الوصفي التحليلي** :كأسلوب مناسب للوصف والتحليل في مختلف جوانب البحث.
- **منهج دراسة حال:** من خلال تسليط الضوء على دراسة حالة صندوق مبادلة لإمارة أبوظبي وتحليل دوره في دعم جهود الإمارة لتنويع إقتصادها.

وتم تناول الموضوع وفق ثلاث محاور على النحو الآتي:

أولا– الإطار النظري للصناديق السيادية والتنويع الاقتصادي.

ثانيا– أداء الصناديق السيادية في إمارة أبو ظبي" مبادلة نموذجا".

ثالثا– دور الصندوق السيادي "مبادلة" في دعم جهود التنويع الاقتصادي في امارة ابوظبي خلال الفترة (2010–2017).

1. الاطار النظري للصناديق السيادية والتنويع الاقتصادي:

يتناول هذا المحور الإطار النظري لكل من الصناديق السيادية، وكذا الإطار النظري للتنويع الاقتصادي المستدام.

1.1 الاطار النظري للصناديق السيادية:

مع تزايد الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط ومع عدم توافر المناخ الاستثماري المناسب بتلك الدول، فضلا عن ضعف طاقتها الاستيعابية على امتصاص تلك الفوائض كان لابد من استثمارها (الفوائض) في الخارج، ورغبة من حكومات تلك الدول في التقليل من عنصر المخاطرة اتجهت تلك الفوائض الى المؤسسات والشركات المالية الرئيسية في أوربا و الولايات المتحدة الامريكية، وقد اطلق على تلك الفوائض في البداية مصطلح "البترودولار" ويعني استثمار الفوائض المتحققة من النفط

في الدول الغربية و الولايات المتحدة الامريكية، ولكن سرعان ما استعيض عن ذلك المصطلح بمصطلح "الصناديق السيادية" (هشام حنصل عبد الباقي، 2010، ص24)، وفيما يلي نتطرق إلى تعريف الصناديق السيادية وكذا اهدافها وانواعها.

1.1.1 تعريف الصناديق السيادية:

إن دراسة الصناديق السيادية تتطلب وضع حدود لها عن طريق إعداد تعريف شامل ودقيق يسمح بالتفريق بينها وبين مختلف الآليات المتداولة في النظام المالي والاقتصاد العالمي، ويمكن تعريف الصندوق السيادي بأنه:

" هو عبارة عن صندوق استثماري حكومي، يتكون من أصول مالية مدارة من قبل الحكومة (معهد الدراسات المصرفية، 2014، ص02)، يتم تأسيسه عادة من الفوائض المالية العامة،(بن اسماعيل حياة، 2013، ص 83) الهدف من إنشاء هذه الصناديق هو تحقيق أهداف اقتصادية كلية،(عبد السلام بريزة، 2013، ص 111) كما أن مجال نشاطه قد يكون داخلي أو خارجي".(نبيل بوفليح، 2010، ص99)

2.1.1 أهداف الصناديق السيادية:

تتباين أهداف الصناديق السيادية باختلاف أنواعها ومبررات إنشائها، ورغم ذلك يمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلي:

- حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في المداخيل.
- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة.
- تنويع مداخيل البلد وبالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع غير المتجددة.
- تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبية.
- مساعدة السلطات النقدية على امتصاص السيولة غير المرغوبة.
- توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية. (منتدى الاعمال الفلسطيني، 2014، ص04)
- تحقيق أهداف استراتيجية سياسية واقتصادية.
- الصناديق السيادية هي صناديق استقرار منشأة للتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية، وبالتالي ضرورة العمل على تحقيق استقرار ايراداتها من صادرات هذه السلع.(زواري فرحات سليمان، 2012، ص26)

2.1 الاطار النظري للتنويع الاقتصادي:

تتطلب دراسة التنويع الاقتصادي الكشف عن درجة الاعتماد على المورد الوحيد في البلدان الريعية، انطلاقا من فكرة اساسية هي أن قدرة البلدان على تنويع مصادر دخلها تتطلب تعديل اسلوب إدارة فوائضها اولا، وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وادخال التقنيات الحديثة ثانيا.

1.2.1 مفهوم التنويع الاقتصادي:

وينصرف معنى التنويع الاقتصادي إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الاساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن اطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، دون ان يقتضي الامر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه

القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.

بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو" العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة ومتنوعة من المصادر التي تتشارك في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، أو تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات".(عاطف لافي مرزوك، 2013، ص ص 08،07)

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا اذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي اي يتم الحصول عليه دون ان تُبذل جهود لصناعته وانتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا، فان ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار اي انه مُعرَض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد مثل: زيادة السكان مع انخفاض او ثبات الطاقة الانتاجية مما تؤدي الى ارتفاع الاسعار، او في خارجه مثل: زيادة المنتوج العالمي من ذلك المورد فتنخفض اسعاره...، ومن هنا نجد أن اهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تظهر من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وبما ان للتنويع هذه الاهمية الكبيرة، اذن ينبغي على جميع البلدان ذات المورد الواحد ان تسلك طريق التنويع الاقتصادي، من اجل الوصول الى بر الأمان من تلك المخاطر والتقلبات، وذلك من خلال الافادة من القطاع العام والقطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة والاستفادة منها، لأن الاولى تفيدنا في النجاح اما الثانية (الفاشلة) فتفيدنا في التجنب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسببت في فشلها.

فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يُحصِّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغيُر الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يُقلص من البطالة، كما ويؤدي التنـــــويع الى زيـــــادة القـــــيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال اقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في انتاج السلع والخدمات...، بمعنى آخر ان التنويع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الاولى بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي. اما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة اقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع. ويمكن تحقيق هاتين الأولويتين من خلال العمل المتواصل في سبعة مجالات هي:

- بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة.
- تبني سياسة مالية منضبطة.
- إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية.
- زيادة كفاءة سوق العمل.
- تطوير البنية التحتية.
- تطوير قوة العمل.
- تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

لكن بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة يتطلبان ادارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الانتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والاقليمية والعالمية. ولتقليل الاعتماد على النفط والغاز وتنويع قاعدة الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب ان يكون لعوامل الإنتاج كالأرض ورأس المال والعمل المنظم وخصوصا التكنلوجيا دور اساسي في قيادة النمو الاقتصادي. كما ينبغي أن ترتبط عوامل الانتاج مباشرة برأس المال البشري القادر على الابتكار والإبداع والإدارة الحسنة للموارد، وبما ان التقدم التقني(التكنلوجي) ورأس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل الاجل يركز على التعليم والبحث والتطوير، إذن ينبغي أن تخصص له الاولوية في الانفاق المالي العام.(حامد عبد الحسين الجبوري، 2018) ومما سبق نجد أن عملية التنويع الاقتصادي المستدام تتطلب الوقوف عن كثب على الوضع الراهن للاقتصاد، والبحث في ماهية القطاعات والمشاريع التي تحظى بالمساهمة الرئيسية في الإنتاج والنمو الاقتصادي ، وفي طبيعة المناطق التي تستحوذ على القدر الاكبر من النمو، وثم التعرف على العديد من الفرص في هذه المجالات، في إطار المساعي الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب والتنمية المستدامة والتوزيع العادل للنمو بين مختلف مناطق الوطن.(مجلس أبو ظبي للتطوير، 2018)

2.2.1 أهمية التنويع الاقتصادي: يمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

- إن اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد اسعارها وخصوصا النفط في اسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقا لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطا بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات اسعار النفط، كذلك ان هذه الاخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول.

وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى على الاقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي والصادرات، كذلك يؤدي الى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية واجنبية ومؤسسات ادارية وبيئة اجتماعية...إلخ عن طريق توفير الاموال اللازمة لذلك.

- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلا عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دورا أساسيا لدى صانعي القرارات والسياسات، اذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات

مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول الا ان أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي الى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلا عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد احادي شجعته التكنلوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الاجور المرتفعة.

- سوء ادارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث إنّ هناك تأثيرا مباشرا وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها. وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي الى ركود طويل الامد والى انخفاض دخول هذه البلدان. وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها اكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الاولى تتمثل بانخفاض اسعار السلع الاجنبية والثانية فقدان الصناعيون والمزارعون الوطنيون (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في اسواق العالم، فتنخفض الاستثمارات داخل البلـــــــد وبالتالي تقليص خـــــلق فرص عمـــــــــل جديدة.

وعلى هذا الاساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط او الغاز او على الموارد السياحية او غيرها، ان تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي او تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على ان لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية والتجربة الإماراتية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية.(حامد عبد الحسين الجبوري، 2018)

2. أداء الصناديق السيادية في امارة ابوظبي " مبادلة نموذجا" :

يعد صندوق مبادلة شريكا فاعلا لمجموعة مختارة من الشركات العالمية، التي تقوم معه باستثمارات مهمة على الصعيد البشري والمالي لتعزيز القدرات والإمكانيات في قطاعات رئيسية ذات أهمية كبرى لعملية النمو والتنويع الاقتصادي في امارة أبوظبي، ومن خلال هذا المحور سنتطرق للتعريف بالصندوق، وكذا أهم أصوله واستثماراته.

1.2 التعريف بالصندوق السيادي "مبادلة":

تأسس الصندوق السيادي "مبادلة" في عام 2002 من قبل حكومة أبوظبي(سليمان عبد الكريم، 2014،ص84)، بهدف المساهمة في الجهود الرامية لتحقيق التنويع الاقتصادي في امارة أبو ظبي، كما يتولى الصندوق مهمة تعزيز إمكانات النمو في الإمارة، والمساهمة في جهود الحكومة نحو تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية، في حين تم تصميم استثمارات الصندوق لتحقيق أرباح مستدامة على المدى البعيد، فإن هذه الاستثمارات توفر أيضا عوائد اجتماعية ملموسة لإمارة ابوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة(سفين برينت، 2008، ص11).

2.2 مساهمة صندوق مبادلة في عملية التنويع الاقتصادي:

إن أي جهد يرمي إلى تنويع الاقتصاد، يتطلب الالتزام نحو تحقيق الابتكار والذي لا يقتصر مفهومه على المنتجات المادية أو الاستثمارات المالية فحسب، بل يتعدى ليشمل الإبداع والتطوير وتحدي المفاهيم التقليدية، والمساهمة في إنجاز تقدم في المجالات المعرفية والقدرات البشرية، فنجد في صندوق "مبادلة" يتم استخدام أحدث التقنيات وابتكار حلول متميزة وفريدة من نوعها، ما يساهم في ترسيخ مكانة إمارة أبوظبي لتكون في الطليعة ضمن عدد من الصناعات العالمية، والتي نذكر منها ما يلي:

1.2.2 صناعة الطيران:

تعمل مبادلة لصناعة الطيران على تعزيز مكانة إمارة أبوظبي كمركز عالمي للطيران، والذي يعتبر أحد الركائز الأساسية في استراتيجية تنويع اقتصاد الإمارة، وتقوم من خلال التعاون مع شركات عالمية رائدة بتسخير القدرات اللازمة لجلب المعرفة، والدعم المتخصص، والخبرات التكنولوجية والإبداعية إلى امارة أبوظبي، ومن الشركات البارزة في هذا القطاع:

- شركة ستراتا: تأسست ستراتا في الربع الأخير من عام 2010، والتي تعتبر منشأة متطورة لتصنيع مكونات هياكل الطائرات في مدينة العين بإمارة ابوظبي، تنتج منتجات عالية الجودة لمكونات الطائرات لمصنعي المعدات الأصلية، كما توفر حلولاً مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لعملائها حول العالم. (الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: www.mubadala.com)

2.2.2. الاستثمارات المالية:

تأسست مبادلة للاستثمارات المالية في عام 2010، والتي تستثمر في جميع مجالات رأس المال ضمن محفظة متنوعة من الأوراق المالية والأسهم للشركات العالمية العامة والخاصة، وتعد اليوم القاطرة الرئيسية للاستثمارات المالية للصندوق التي تركز على خلق الثروة على المدى الطويل مع التوجه نحو الحفاظ على رأس المال(التقرير السنوي لشركة مبادلة، 2010)، ومن الشركات البارة في هذا المجال:

- شركة الدار: تأسست الشركة لدعم البنية التحتية في ابوظبي من خلال تطوير مجمعات مستدامة عالية الجودة مجهزة بمساحات مكتبية ومرافق سكنية وتجارية وترفيهية ومراكز للتعليم والصحة والضيافة، وتضم محفظة الشركة العقارية المتنوعة مشاريع كبرى ومشاريع اعادة تطوير ضمن ابوظبي بما في ذلك جزيرة ياس، ومركز ابوظبي التجاري العالمي ...والخ، وتمتلك الشركة مساحات واسعة من الاراضي في مواقع استراتيجية تتوزع في جميع انحاء الامارة.

3.2.2 الصناعة: (المعادن والتعدين):

تأسست مبادلة للصناعة في عام 2010 كوحدة أعمال قائمة بذاتها، من خلال تأسيس مجموعة متكاملة من الشركات الرائدة محليا وعالميا، في انعكاس لأهمية التنمية الصناعية بالنسبة لاقتصاد إمارة أبوظبي، ومن ابرز الشركات في القطاع:

-شركة الإمارات العالمية للألمنيوم: إحدى أكبر شركات الألمنيوم في العالم، وهي مملوكة بشكل مشترك من قبل كلٍ من صندوق مبادلة ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية (الصندوق السيادي لحكومة دبي)، وتضطلع الشركة انطلاقاً من كونها أحدث الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بدورها كجسر يربط دولة الإمارات بـــ 75 دولة، ويستفيد من

منتجاتها أكثر من 300 عميل في المجال الصناعي ينتشرون حول العالم. وتعد بذلك واحدة من الشركات غير النفطية الرائدة في دولة الإمارات، وأكبر شركة وطنية مصدّرة إلى الأسواق الرئيسية في العالم مثل سوق الولايات المتحدة الأمريكية .

3.2 الطاقة: تستفيد مبادلة للطاقة من الموارد الطبيعية الغنية لإمارة أبوظبي.

1.3.2 النفط والغاز:من خلال مبادلة للنفط والغاز، تنشط الشركة في مجالات إنتاج واستكشاف وتطوير مصادر النفط والغاز في

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووسط وجنوب شرق آسيا،كما تعمل على الاستثمار و التطوير في العديد من القطاعات المنتجة على المستوى المحلي و العالمي بالتعاون مع شراكات عالمية المستوى، من ابرز المشاريع في هذا المجال:

- مشروع (دولفين للطاقة) : يرتبط صندوق "مبادلة" بشراكة مع شركة توتال المنتج والمزود العالمي للطاقة وتشتمل هذه الشراكة على مشروعات في مجال النفط والغاز والطاقة المتجددة، حيث يعد مشروع (دولفين للطاقة) لاستخراج ونقل الغاز خير مثال على هذا التعاون ، والذي يصنف من أكبر المشاريع الاستثمارية في المنطقة.

2.3.2 الطاقة المتجددة: أما على صعيد الطاقة المتجددة نذكر:

- مشروع محطة" شمس1": والذي يعد واحدة من أكبر محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية المركزة، وهو مشروع مشترك تتوزع حصصه بنسبة 60% لشركة" ابو ظبي لطاقة المستقبل (مصدر) " وهي مبادرة أبوظبي للطاقة المتجددة التابعة لمبادلة، ونسبة 20% لشركة "توتال" و 20% لشركة "بينجوا سولار" وتوفر محطة "شمس1" طاقة نظيفة لنحو 20 ألف منزل في دولة الإمارات العربية المتحدة. (الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: www.mubadala.com)
- نجاح المشروع التقني الفني المدعوم من قبل شركة " ابوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)" والذي يفتح الطريق امام عصر الطيران النظيف، من خلال وصول أول طائرة تعتمد على الطاقة الشمسية وبدون استخدام الوقود نهائيا " سولار إمبلس 02" الى نقطة النهاية بأبوظبي، بعد رحلتها التاريخية والتي دامت 16 شهر من (09مارس 2015 الى غاية 2016/07/26)، بقطع حوالي 40 ألف كلم.(وائل الخطيب، متوفر على الرابط: ، تاريخ الزيارة 2018/08/29)

4.2 الرعاية الصحية:

تقوم مبادلة للرعاية الصحية بدور أساسي في تطوير قطاع خاص مزدهر للرعاية الصحية في أبوظبي، والعمل على تأسيس مرافق طبية عالمية المستوى تلبي احتياجات المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة المرضى الذين يضطرون للسفر إلى الخارج لتلقي العلاج، من بين أبرز الأصول والاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نذكر:

- كليفلاند كلينك أبوظبي: هو مستشفى متعدد التخصصات، ويعتبر أحدث مرافق الرعاية الصحية عالمية المستوى، التابعة لصندوق مبادلة، ويوفر مجموعة من خدمات الرعاية الصحية للحالات الملحة والحرجة، بهدف الحد من حاجة المرضى للسفر خارج الدولة لتلقي العلاج. وقد كانت "مبادلة للرعاية الصحية" قد أبرمت اتفاقاً مع المستشفى الأمريكي المرموق عالمياً، "كليفلاند كلينك" لنقل خبرته إلى أبوظبي، وذلك تنفيذاً للرؤية الاقتصادية لأبوظبي "2030"، بهدف تطوير قطاع رعاية صحي عالمي المستوى في الإمارة.

5.2 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تقوم مبادلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتطوير والاستثمار في محفظة عالمية المستوى، من أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إمارة أبوظبي، وتهدف إلى تأسيس مجموعة من الشركات والمشاريع التي توفر فرص عمل عالية الجودة ضمن قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والاتصالات الفضائية، من بين أبرز الأصول و الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نذكر: (الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: www.mubadala.com)

- شركة ياه سات: تم تأسيس ياه سات، المملوكة بالكامل من قبل مبادلة، في عام 2007 لتلبية الطلب المتزايد في المنطقة على خدمات الاتصالات الفضائية من قبل الهيئات الحكومية والشركات والأفراد، ولدعم طموحات أبوظبي في تعزيز مكانتها كمركز رائد للبث والاتصالات السلكية واللاسلكية، والذي تقوم بربط أكثر من 140 دولةً في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وجنوب غرب آسيا.

6.2 العقارات والبنية التحتية:

تعد مبادلة للبنية التحتية، ومن خلال تركيزها على التعليم والبنى التحتية الاجتماعية، المحرك الأساسي لعملية التحول الاقتصادي في إمارة أبوظبي، وذلك بالاعتماد على اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع مؤسسات عالمية رائدة لتمويل وتشغيل منشآت جديدة .وتضم قاعدة الأصول الحالية جامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة باريس السوربون، وجامعة زايد،(التقرير السنوي لشرك مبادلة، 2010) ومن امثلة أصول العقارات والبنية التحتية:

- جزيرة الماريه: والتي تعد مشروع تطوير عقاري يقع في قلب العاصمة أبوظبي، قامت "مبادلة" بتطويرها لتكون مركزاً للأعمال والتسوق والترفيه يتسم بالفخامة والرقي، وصُممت اعتماداً على معايير الاستخدام والاستدامة والجودة. بهدف تلبية احتياجات مجتمع الأعمال في الإمارة على المدى الطويل. حيث اختيرت جزيرة المارية لموقعها الاستراتيجي القريب من المناطق السكنية والتجارية والمواقع الثقافية الحالية في أبوظبي، وتضم حالياً مجموعة من المرافق المتنوعة، من بينها مستشفى عالمي المستوى، وفندق فائق الفخامة، ومركز تسوق فاخر يضم محلات راقية وتشكيلة واسعة من المطاعم والمقاهي العالمية .

7.2 خدمات دفاعية: من أبرز الأصول والاستثمارات في قطاع الخدمات الدفاعية نذكر ما يلي:

- شركة الإمارات للصناعات العسكرية (إديك): تم تأسيس اديك في ديسمبر 2014، وهي عبارة عن منصة وطنية رائدة متكاملة للصناعات والخدمات العسكرية، توفر مرافق عالمية المستوى والتكنولوجيا وخدمات الدعم. تتخذ الشركة من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، وهي تجمع مختلف قدرات وكفاءات قطاع الصناعات العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن إطار منصة موحدة ومتكاملة، بهدف تحسين القيمة المقدمة للعملاء والمساهمين والشركاء وغيرهم من الجهات المعنية. حيث يمتلك صندوق مبادلة حصة 60% من شركة الإمارات للصناعات العسكرية (إديك).

8.2 أشباه المواصلات:

تعد صناعة أشباه الموصلات، التي تصل قيمتها إلى أكثر من 330 مليار دولار أمريكي سنوياً، جزءاً جوهرياً من قطاع التكنولوجيا المتقدمة. من أبرز الأصول والاستثمارات في أشباه المواصلات:

– شركة الأجهزة الدقيقة المتقدمة (ايه إم دي): تتخذ شركة الأجهزة الدقيقة المتقدمة (ايه إم دي) من الولايات المتحدة الأمريكية مقرا لها، وهي شركة متعددة الجنسيات متخصصة في صناعة أشباه المواصلات تنتج معالجات الكمبيوتر والتقنيات ذات الصلة للأسواق التجارية والاستهلاكية والالكترونيات.

9.2 المرافق:

يساهم صندوق مبادلة في إنشاء شبكة من شركات الخدمات وإدارة المرافق التي تقدم حلولاً مستدامة وموفرة للطاقة ومبتكرة للحكومات والمؤسسات التجارية والمناطق السكنية في دول مجلس التعاون الخليجي. أبرز اصوله و استثماراته في هذا المجال نذكر:

- مشروع توليد الطاقة في الجزائر "حجرة النوس": هو مشروع مستقل للطاقة بقدرة 1227 ميجاواط يقع في ولاية تيبازة، على بعد 120 كم إلى الغرب من الجزائر العاصمة، بدأت محطة "حجرة النوس" عمليات التشغيل التجاري عام 2009، وتمثل حالياً نحو 20 بالمائة من إجمالي توليد الطاقة في الجزائر، وقد تم تصميم المحطة لتعمل على الغاز الطبيعي مع البترول المقطر كوقود احتياطي، ويتم بيع الطاقة المولدة إلى شركة سونلغاز، المملوكة للحكومة الجزائرية، وفق اتفاقية لتحويل الغاز إلى كهرباء لمدة 20 عاماً. (الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: www.mubadala.com)

3. تقييم أداء الصندوق السيادي "مبادلة" في دعم جهود التنويع الاقتصادي في امارة ابوظبي (2010–2017):

تسعى امارة ابوظبي بموجب استراتيجية أبوظبي الاقتصادية 2030 الى إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع مبني على المعرفة، يرتكز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، ويشجع المشروعات الخاصة والروح الاستثمارية لدى الأفراد، ويكون على درجة عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي، بما يؤول الى فرص أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية (دائرة التنمية الاقتصادية، ص06) لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال العمل على تعزيز البيئة الاقتصادية ومناخ الأعمال الذي يساهم كذلك في زيادة توثيق الصلة بين اقتصاد أبوظبي والاقتصاد العالمي، وذلك عبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حدٍ سواء، وتسهيل عمليات تصدير رؤوس الأموال من خلال إقامة استثمارات مدروسة مع شركاء عالميين(مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي، 2008، ص 17)، هذا ما يلخصه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

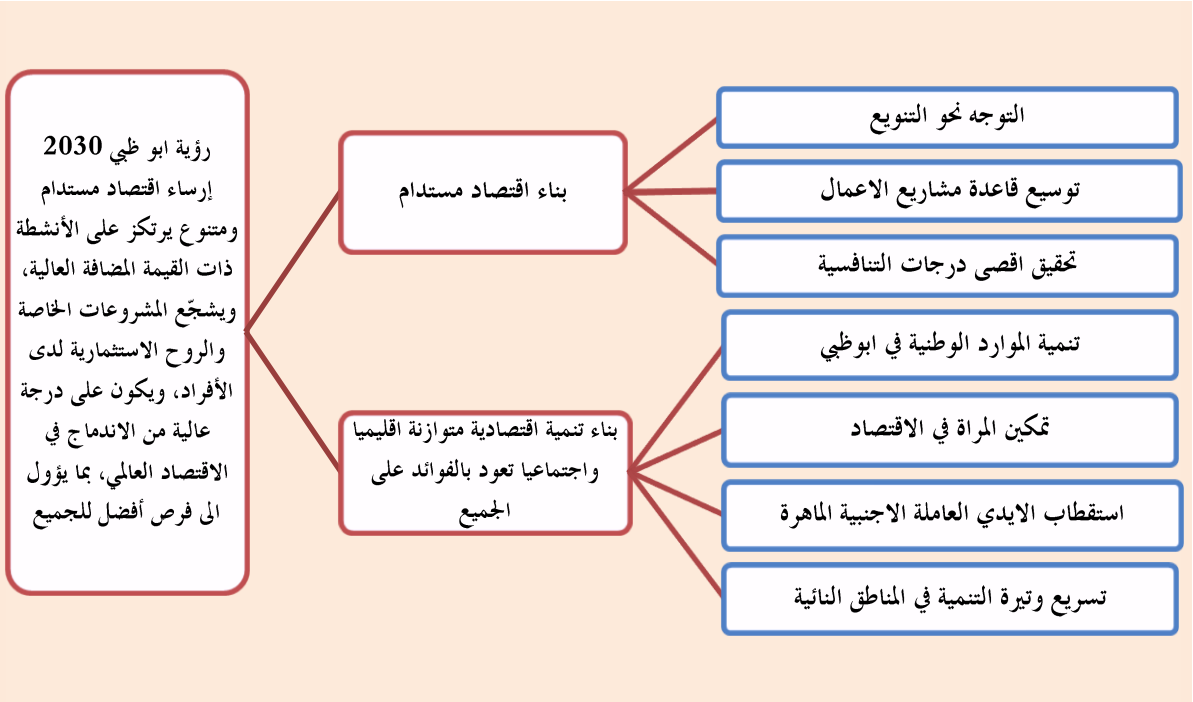

المصدر: مجلس ابوظبي للتطوير الاقتصادي، الامانة العامة للمجلس التنفيذي، دائرة التخطيط والاقتصاد، **الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي**، نوفمبر 2008، ص:17، متوفر على الموقع: www.upc.gov.ae ، تاريخ الاطلاع: 2018/12/14 على الساعة:20:10.

تعمل حكومة ابوظبي بموجب رؤية 2030، الى استثمار الفوائض النفطية سعيا منها في وضع تلك الثروة النفطية في المصلحة العامة وخفض اعتمادها على النفط في عدد من الاستراتيجيات التنموية، التي ترمي إلى خفض مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي من 58% سنة 2011 إلى 36% بحلول سنة 2030، وذلك من خلال ضمان نهج تنموي اجتماعي واقتصادي متوازن في كافة أنحاء الإمارة، الأمر الذي ساهم في تقليل تأثير انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى رغم حالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة العربية والتقلبات المالية طويلة المدى التي تشهدها الأسواق العالمية، (هزاع بن داوود، 2013، ص10) هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2): الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المستهدف لإمارة ابوظبي

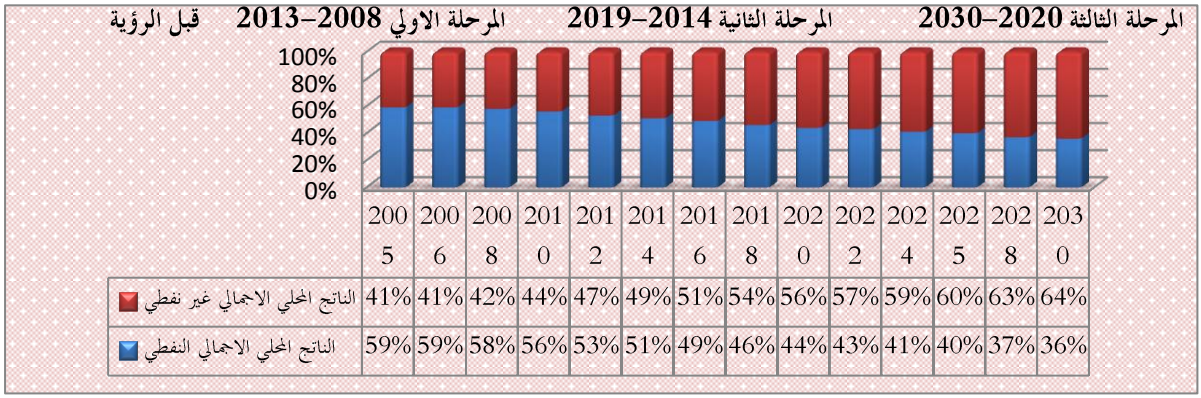

المصدر: مجلس ابوظبي للتطوير الاقتصادي، الامانة العامة للمجلس التنفيذي، دائرة التخطيط والاقتصاد، الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي، نوفمبر 2008، ص:17، متوفر على الموقع: www.upc.gov.ae ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/14 على الساعة:20:10.

ويعد صندوق "مبادلة" شركة استثمار وتطوير استراتيجي، تساهم في دعم نمو اقتصاد ديناميكي ومتنوع لدولة الإمارات، وتحقق الشركة هذا الهدف من خلال الاستثمار في قطاعات اقتصادية متعددة في مناطق مختلفة حول العالم، حيث عملت إدارة محفظة استثمارات شركة مبادلة سنة 2016 بشكل يعزز النتائج المالية للشركة، وذلك من خلال خفض الديون ورفع مستوى السيولة النقدية والاستفادة من الفرص المناسبة لبيع الأصول الناضجة ماليا. ومن أبرز النتائج المالية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بالمقارنة مع سنة 2010 ما يلي: (الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: www.mubadala.com)

- بلغت الإيرادات 165.6 مليار درهم إماراتي سنة 2017 مقارنة مع 145.4 مليار درهم إماراتي في سنة 2016، وذلك نتيجة للأداء القوي لقطاعات الأعمال الأربعة، حيث حققت قطاعات: إنتاج النفط والغاز، والبتروكيماويات، وأشباه الموصلات مساهمات كبيرة. بينما بلغ حجم الايرادات في عام 2010 ما يعادل 16 مليار درهم إماراتي.
- بلغ إجمالي الدخل الشامل 10.3 مليار درهم إماراتي سنة 2017، مقارنة مع 5.1 مليار درهم إماراتي في سنة 2016، مدفوعا في جانب منه بعمليات البيع لبعض الأصول التي وصلت إلى مرحلة النضج المالي، والزيادة في قيمة الاستثمارات المالية.
- بلغ إجمالي الأصول 469.4 مليار درهم إماراتي في نهاية سنة 2017 مقارنة مع 449.7 مليار درهم إماراتي عند نهاية سنة 2016. بينما بلغ مجموع الأصول 101.5 مليار درهم إماراتي في نهاية عام 2010.
- بلغ حجم الدخل التشغيلي 10.7 مليار درهم إماراتي مقارنة مع 9.6 مليار درهم إماراتي في العام 2016، وقد ساهمت شركات البتروكيماويات وصناعة الألمنيوم بشكل كبير في هذا النمو.
- بلغ إجمالي حقوق الملكية 258 مليار درهم إماراتي في نهاية سنة 2017 مقارنة مع 228.3 مليار إماراتي درهم في نهاية سنة 2016. أما إجمالي حقوق الملكية (حكومة أبوظبي) نهاية سنة 2010 فقد بلغ مبلغ 62.1 مليار درهم إماراتي.
- بلغ الرصيد النقدي وشبه النقدي 29.9 مليار درهم إماراتي في نهاية سنة2017 مقارنة مع 33.8 مليار درهم إماراتي في نهاية سنة 2016.
- انخفض معدل الاقتراض لشركة مبادلة للاستثمار إلى 28.7% في نهاية ديسمبر 2017، مقارنة مع 29.6% في نهاية العام 2016.

والشكل الموالي يوضح تطور إجمالي الدخل و حقوق الملكية وإجمالي الأصول لصندوق مبادلة خلال فترة الدراسة (2010-2017):

الشكل رقم (3): تطور إجمالي الدخل و حقوق الملكية وإجمالي الأصول من سنة 2010-2017 (مليار درهم إماراتي)

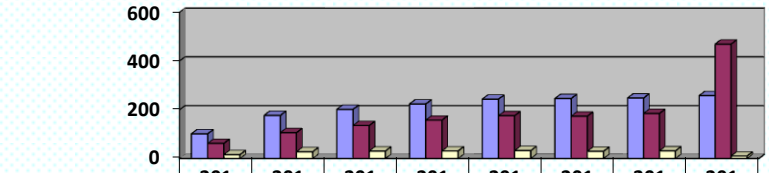

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي حقوق الملكية	101,5	177,1	202	223,8	243,6	246,4	248,3	258
اجمالي الاصول	62,1	106,4	135,5	157,5	175,7	174	185	469,4
اجمالي الدخل	16	27,9	30,8	31,1	32,7	29,7	31,5	10,3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق مبادلة متوفرة على الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: www.mubadala.com .

حيث يمتلك صندوق مبادلة محفظة استثمارية قيمتها أكثر من 465.5 مليار درهم إماراتي، تدير عمليات في أكثر من 30 دولة، وذلك من خلال الاستثمار في قطاعات مختلفة(الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: www.mubadala.com)، نذكر منها ما يلي:

الجدول رقم (1) يمثل مساهمة قطاعات الأعمال في دخل صندوق مبادلة سنة 2016.

مساهمة قطاعات الأعمال سنة 2016		
	اشباه المواصلات	%64.1
	الرعاية الصحية	%4.5
	العقارات والبنية التحتية	%2.6
	الطاقة المتجددة	%1.5
	النفط والغاز	%11.9
	صناعة الطيران والخدمات الهندسية	%5.9
	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	%5.3
	المعادن والتعدين	%4.1

Source : Mubadala Development Company PJSC،Consolidated financial statements، 31 Décembre 2016. Available on the link : www.mubadala.com

وقصد توضيح أكثر للجدول نقوم بتحويل معطياته لدائرة نسبية والتي توضح مساهمة قطاعات الأعمال في تكوين دخل صندوق مبادلة سنة 2016 المقدر 31.5 مليار درهم إماراتي:

شكل رقم (05): يمثل النسب المئوية لمساهمة قطاعات الأعمال لسنة 2016

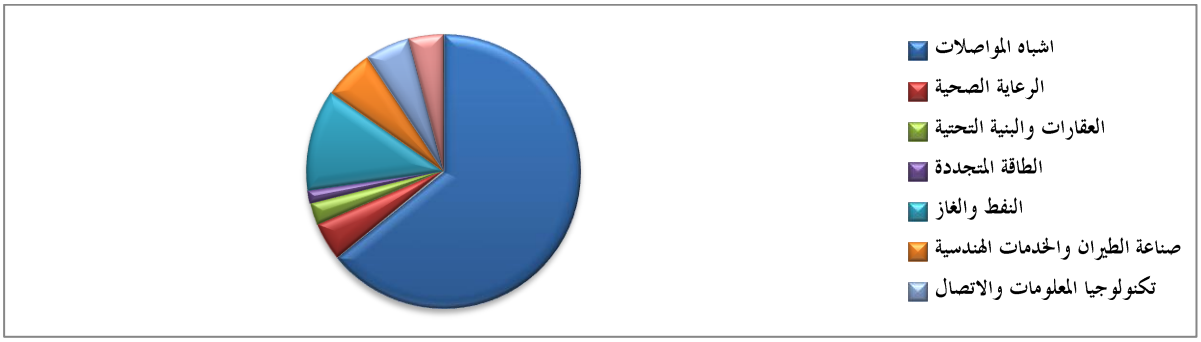

Source : Mubadala Development Company PJSC،Consolidated financial statements، 31 Décembre 2016.

توضح الأرقام السابقة مدى نجاح الصندوق السيادي "مبادلة" في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه خلال فترة الدراسة، وذلك عن طريق مساهمته في دفع عجلة التكامل مع الاقتصاد العالمي في العديد من القطاعات الحيوية، التي تساهم في عملية التنويع الاقتصادي على المدى البعيد في الدولة، كما عمل على ضمان وتعزيز مكانته لمواصلة عمله كجهة تساهم في تحفيز مسيرة التنمية المستدامة في ظل تقلبات الاقتصاد الكلي العالمي، وذلك من خلال دوره المحوري في تطوير شبكة متكاملة للرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن مرافق البنية التحتية، وكذا قطاعات أشباه الموصلات....الخ وبالتالي المساهمة في بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة، من خلال الاستثمار في قطاعات اقتصادية استراتيجية وتطويرها وتحقيق عوائد مالية مستدامة، والمساهمة في التنمية الاجتماعية.

ولقد تصدر صندوق مبادلة عام 2011، 2012 على التوالي مؤشر "لينابورج مادويل"، الذي يقيس شفافية الصناديق السيادية العالمية، بعد حصول الشركة على نقاط كاملة، بالتساوي مع صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لتشيلي. وأظهرت نتائج المؤشر، التابع لمعهد الصناديق السيادية، والذي يقيس شفافية 65 صندوقا للثروة السيادية في العالم، محافظة " صندوق مبادلة" على موقعه ضمن أفضل عشرة صناديق سيادية من ناحية الشفافية طوال العام، وحصول الصندوق على النقاط الكاملة للمؤشر الذي يقيس شفافية الصناديق السيادية كل ثلاثة أشهر.(مصطفى عبد العظيم، متوفر الرابط: www.alittihad.ae) وحافظ التصنيف الائتماني لمبادلة سنة 2016 على موقعه ضمن أعلى تصنيفات الشركات على مستوى العالم، حيث بلغ من قبل كل من "موديز" و"ستاندر آند بورز" و" فيتش" على التوالي. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (06) التصنيف الائتماني لمبادلة لسنة 2016

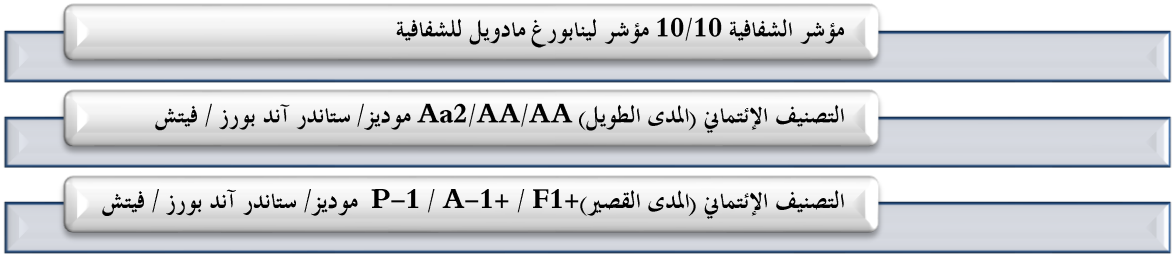

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: www.mubadala.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/10 على الساعة:11:22.

الخاتمة:

تبنت حكومة أبوظبي خطة طويلة الأمد لتحقيق التنويع في اقتصاد الإمارة، من خلال إنشاء مجموعة متنوعة من الصناعات المعتمدة بشكل مكثف على المعرفة والموجهة للتصدير، وذلك بهدف تقليص الاعتماد على العائدات النفطية، وتولت مبادلة منذ تأسيسها، مهمة تحفيز التنمية في قطاعات متعددة ومتكاملة مع الاقتصاد العالمي، تماشيا مع أولويات نهج التنمية الاقتصادية لإمارة أبوظبي .وانطلاقاً من دورها المساهم في تعزيز مكانة أبوظبي ضمن صناعات متعددة، أرست "مبادلة" أسس التنوع الاقتصادي على امتداد مجموعة من الأسواق والأنشطة الاقتصادية .ومن خلال المزج بين الرؤية متعددة الأجيال

والقدرات الاستثمارية النشطة، تساهم "مبادلة" في تحقيق الرؤية الفريدة لأبوظبي في بلورة نهج التنويع الاقتصادي على أرض الواقع. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى **جملة النتائج والتوصيات نلخصها فيما يلي:**

- **النتائج:**

- تسعى امارة ابوظبي لاستثمار الثروات البترولية للاستفادة منها في المجالات الاقتصادية الأخرى، مع عدم الاعتماد على البترول وحده كمصدر رئيسي للدخل الوطني، والعمل على تنويع مصادر الدخل وبناء المشاريع الاقتصادية التي تساهم في توفير وظائف في قطاعات جديدة تمنح فرصا مهنية مميزة ومجزية لأبناء الإمارة، وبالتالي تؤمن لهم الحياة الكريمة والمستقرة.
- ثمة ارتباط واضح بين التنويع الاقتصادي والاستدامة، وبالتالي فإن الطريق نحو الاستدامة يبدأ مع التنويع، لذلك فإن مضي امارة أبوظبي في تحقيق مزيد من التنويع من خلال تحفيز القطاعات غير النفطية، وبخاصة الأعمال الموجهة للتصدير، يؤدي لتراجع حدة التقلبات في النمو الاقتصادي.
- مساهمة صندوق مبادلة في دفع عجلة التكامل مع الاقتصاد العالمي في العديد من القطاعات الحيوية، التي تساهم في عملية التنويع الاقتصادي على المدى البعيد في امارة ابوظبي، كما يعمل على تحفيز مسيرة التنمية المستدامة في ظل تقلبات الاقتصاد الكلي العالمي من خلال الاستثمار في قطاعات اقتصادية استراتيجية وتطويرها وتحقيق عوائد مالية مستدامة، وتجسد مفاهيم التنمية والابتكار في مجال الطاقة النظيفة.
- تعزيز أداء اقتصاد الامارة وقوته بفضل سياسات واستراتيجيات التنويع المتبعة ، وهذا ما يعكس القيادة الرشيدة لحكومة ابوظبي.

- **التوصيات:**

- الوقوف عن كثب على الوضع الراهن للاقتصاد من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والبحث في ماهية القطاعات والمشاريع التي تحظى بالمساهمة الرئيسية في الإنتاج والنمو الاقتصادي ، وفي طبيعة المناطق التي تستحوذ على القدر الاكبر من النمو، وثم التعرف على العديد من الفرص في هذه المجالات، في إطار المساعي الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب والتنمية المستدامة والتوزيع العادل للنمو بين مختلف مناطق الوطن.
- الارتقاء بالأداء الاستراتيجي والتشغيلي للصندوق السيادي" مبادلة" لتحقيق النتائج المرجوة وتطلعات الأطراف المعنية.
- تفعيل دور القطاع الخاص المحلي وتحسين قدراته التنافسية للمساهمة في النمو والاستقرار الاقتصادي لإمارة أبوظبي.
- العمل على الإصلاح الاقتصادي لتعزيز تنوع مصادر الدخل في إمارة ابوظبي في ظل التعامل مع قضية تطوير القطاعات غير النفطية باعتبارها أولوية استراتيجية، لبناء اقتصاد متنوع ومستدام ذو قيمة مضافة، يتكامل مع الاقتصاد العالمي، ويوفر المزيد من الفرص عالية القيمة لكافة المواطنين والمقيمين على حد سواء.

المراجع المستعملة:

1– هشام حنصل عبد الباقي، رؤية لتفعيل دور صناديق الثروة السيادية لتجنب الازمات المالية و الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقال منشور في مجلة التعاون مجلة فصلية فكرية شاملة، اصدار الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد: 69، الرياض، السعودية، مارس 2010.

2–حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية، متوفر على الرابط:

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/798 ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/11 على الساعة:09:29

3- مجلس ابو ظبي للتطوير الاقتصادي، الامانة العامة للمجلس التنفيذي، دائرة التخطيط والاقتصاد، الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي، نوفمبر 2008، ص:17، متوفر على الموقع: www.upc.gov.ae ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/14 على الساعة:20:10 .

4- سفين برينت، صناديق الثروة السيادية في خطاب العولمة، مركز كرانغيلي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، 2008، ص:11.

5- مبادلة(MUBADALA)، على الموقع:http://www.mubadala.com، تاريخ الاطلاع: 2018/02/11 على الساعة:09:24

6- التقرير السنوي لشركة مبادلة لسنة:2010، متوفر على الموقع:http ://www.mubadala.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/12/10، على الساعة:11:22.

7- وائل الخطيب، مقال بعنوان: نجاح أسطوري يفتح افاق جديدة في الطاقة النظيفة، على الموقع: http://www.albayan.ae ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/29 على الساعة:12:40.

8- دائرة التنمية الاقتصادية، تقرير ابو ظبي للتنافسية: تطوير تنافسية ابوظبي، ص:06، على الموقع: www.ded.abudhabi.ae تاريخ الاطلاع: 2018/02/18 على الساعة:16:30

9- مجلس ابو ظبي للتطوير الاقتصادي، الامانة العامة للمجلس التنفيذي، دائرة التخطيط والاقتصاد، الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي، نوفمبر 2008، ص:17، متوفر على الموقع: www.upc.gov.ae ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/14 على الساعة:20:10 .

10- هزاع بن داوود، الاقتصاد المستدام جوهر خطط ابو ظبي الاقتصادية، مجلة الاقتصاد اليوم، غرفة تجارة وصناعة ابوظبي،العدد:105، ماي2013، ص:10.

11- الصناديق السيادية ، معهد الدراسات المصرفية، سلسلة:06، عدد: 05، الكويت، ديسمبر 2014.

12 - مصطفى عبد العظيم، "مبادلة للتنمية" اكثر صناديق الثروة السيادية شفافية بالعالم، متوفر علة الرابط: www.alittihad.ae ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/04 على الساعة:09:24

13- بن اسماعين حياة، الصناديق السيادية الخليجية من....إلى...أين..؟، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، فيفري 2013.

14- عبد السلام بريزة، دور صناديق الثروة السيادية في ادارة الفوائض البترولية– دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر ، 2013

15- نبيل بوفليح، دور الصناديق السيادية في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العددان: 48–49، خريف 2009/شتاء 2010.

16– سليماني عبد الكريم، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الاشارة حالة أبو ظبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

17- منتدى الأعمال الفلسطيني، تقرير بعنوان: صناديق الثروة السيادية، مركز الدراسات والابحاث، يونيو/حزيران 2014.

18- زواري فرحات سليمان، دور صناديق الثروة السيادية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة(دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012.

19- عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، عدد:24، 2013.

20-Mubadala Development Company PJSC،Consolidated financial statements، 31 Décembre 2016. Available on the link : www.mubadala.com.